الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

كلمة معالي وزير العدل، حافظ الأختام

السيد عبد الرَّشيد طبِّي

بمناسبة افتتاح الندوة الدولية

حول العدالة البيئية في البحر الأبيض المتوسط

يوم 14 مارس 2023

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

-السيّدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة،

- السيّد رئيس الوكالة الأوروبية للتعاون القضائي في المسائل الجنائية EUROJUST،

- السيّد الرئيس الأول للمحكمة العليا،

- السيّد رئيس مجلس الدولة،

- السيّدة والسّادة رؤساء الهيئات الرقابية والاستشارية،

- السّادة أعضاء السلك الدبلوماسي،

- السيّدات والسّادة مسؤولي إدارة البرنامج الأورومتوسطي "EUROMED"،

- السيّدات والسّادة الحضور كلٌّ باسمه وصفته، بما فيهم ممثلي وسائل الإعلام.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يُسعدني أن أرحّب بكم بالجزائر وأن أحضر معكم اليوم للإشراف على افتتاح فعاليات **"الندوة الدوليّة حول العدالة البيئيّة في البحر الأبيض المتوسط"**، التي ستتناول موضوعات ذات صلة بالمشكلات البيئية، قصد تبادل الخبرات واستخلاص الممارسات الفضلى لمواجهة التحديات المتصلة بها وسبل تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال لتحقيق التنمية المستدامة.

وأغتنم هذه الفرصة، لأُعبّر عن امتناني وخالص تقديري لمسؤولي البرنامج الأورومتوسطي "EUROMED" عدالة 5، على مجهوداتهم وترتيباتهم الدقيقة لهذه الندوة، كما أتوجّه بجزيل الشكر لكل من ساهم في تنظيمها بالجزائر، بعد عقد الندوة الأولى العام الماضي بدولة تونس الشقيقة، وفي مقدمتهم رئيس الوكالة الأوروبية للتعاون القضائي في المسائل الجنائية السيّد أمران لاديسلاف AMRAN LADISLAV الذي شرّفنا بحضوره.

- **السيّدات الفضليات،**
- **السّادة الأفاضل،**

تأتي ندوة الجزائر في وقتٍ يشهدُ فيه العالم أزمات مناخيّة ومخاطر بيئيّة أفرزتها عدّة عوامل على رأسها النمو السكاني والتطور الصناعي والاستغلال العشوائي للموارد الطبيعية والاعتداءات الماسة بالهواء والماء والثروات الغابية والحيوانيّة والطبيعيّة.

ولمواجهة ذلك، فقد شهد القانونُ الدولي تطوّراً في قواعد الحماية الدوليّة للبيئة، كما صار الاهتمام بالبيئة على رأس أولويات المجموعة الدولية، التي باتت تعتمد في سياساتها وبرامجها الاقتصادية مبادئ التنمية المستدامة المكرّسة في المواثيق الدولية والإقليمية، تحقيقًا لتطلّعات الشعوب في مستقبلٍ أفضل وحفاظاً على حقوق الأجيال القادمة.

والجزائر كغيرها من الدول واعيةٌ بحجم التحديات البيئيّة، لذلك أولت أهمية كبيرة للبيئة في تشريعها وسياساتها العامة. فدستور الفاتح نوفمبر لسنة 2020 نصّ في ديباجته على أنه "يظلّ الشعب مُنشغلا بتدهور البيئة والنتائج السلبية للتغير المناخي، وحريصا على ضمان حماية الوسط الطبيعي والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وكذا المحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة".

كما نصّ أيضا على أنه "للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة"، وألقى على عاتق الدولة واجب السهر على:

. حماية الأراضي الفلاحية،

. ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاههم،

. وضمان التوعية المتواصلة بالمخاطر البيئية،

. والاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى،

. إلى جانب حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية، واتخاذ كل التدابير الملائمة لمعاقبة الملوّثين.

علاوة على ذلك، فقد أدرج الدستور البعد البيئي في تسمية وصلاحيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره هيئة استشارية موضوعة لدى رئيس الجمهورية ومستشاراً للحكومة، وأُوكلت له عدّة مهام من بينها التشاور والحوار والاقتراح والاستشراف والتحليل، كما يوفر ذات المجلس إطارا لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة.

- **السيدات والسادة،**
- **الحضور الكريم،**

انضمت الجزائر للعديد من الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية الدولية والإقليمية ذات الصلة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية والمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي، وحماية النباتات، وحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، تغيّر المناخ، مكافحة التصحر، النفايات الخطرة، مكافحة تلوث مياه البحر بالوقود، وغيرها من الصكوك الدولية.

كما عملت ولا تزال تعمل على إرساءِ منظومة قانونية لحماية البيئة، وأذكر منها على سبيل المثال: النظام العام للغابات، تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، حماية الساحل وتثمينه، المجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.

واعتمدت في ذلك أهم المبادئ المكرّسة في الاتفاقيات البيئية المصادق عليها، منها على وجه الخصوص مبادئ المحافظة على التنوع البيولوجي، وعدم تدهور الموارد الطبيعية، والاستبدال، والإدماج، والنشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر، والحيطة، والملوث الدافع، والإعلام والمشاركة وحماية البحر من التلوث البيئي، وأدرجتها في مختلف النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بحماية البيئة.

ويمثّل القانون المتعلّق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر بتاريخ 19 جويلية 2003 القانون الإطار في مجال حماية البيئة، إذ يتضمن عدة أحكام تحدد القواعد العامة لهذه الحماية وأوجب إخضاع مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة لدراسة التأثير على البيئة، لاسيما على الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الإيكولوجية وكذا على إطار ونوعية المعيشة.

وفي نفس الإطار، أوجب قانون الاستثمار الجديد الصادر بتاريخ 24 جويلية 2022 على المستثمر احترام التشريع المعمول به والمعايير، لاسيما منها تلك المتعلقة بحماية البيئة.

كما وفّرت التشريعات الجزائرية آليّاتٍ جزائيّة تهدف إلى قمع مختلف الاعتداءات الضارة بالبيئة، مع إيلاء الأهمية لوسائل التحكم والسيطرة على مصادر تلوث البيئة، وصون الموارد الطبيعية وضمان عدم تأثير النمو الاقتصادي على الموارد المتاحة، وعلى ألا تلحق الأنشطة البشرية الضرر بالأجيال القادمة.

وفي نفس السياق، يمنع القانون المتعلق ببراءات الاختراع الحصول على براءات اختراع يكون استغلالها على الإقليم الجزائري مضرا بصحة وحياة الأشخاص والحيوانات أو مضرا بحفظ النباتات أو يشكّل خطرا جسيما على حماية البيئة، وتعلن الجهات القضائية المختصة البطلان الكلي أو الجزئي لمطلب أو لعدة مطالب تتعلق ببراءة اختراع، بناء على طلب أي شخص معني.

وأجاز قانون حماية البيئة للجمعيات المعتمدة قانونا، والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي، الحق في رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، ولها ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني أمام الجهات القضائية الجزائية.

- **السيّدات الفضليات،**
- **السادة الأفاضل،**

إنّ تحقيق الاستدامة البيئية يُشكل مُحركا للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، لذا فإن الدور الحيوي المنوط بالعدالة لا يُستهان به في مجال التصدي لكل الجرائم التي قد تشكل تهديدًا للبيئة.

إنّ هذه التهديدات لا تعرف حدود، ومن ثمة فإنّ تعزيز التعاون عن طريق تبادل الخبرات القانونية و القضائية وتفعيل التعاون القضائي الدولي في مكافحة الإجرام البيئي لاسيّما مكافحة الفساد والتلوث البيئي يُشكل وسيلة فعالة في مواجهة المخاطر البيئية وهو ما يتطلب تنسيقًا كاملا بين الحكومات ومختلف الهيئات والمنظمات و الشركاء الاجتماعيين.

في الأخير، وجب الإشادة بالبرنامج الثريّ لهذه الندوة التي ستسلط الضوء على عدّة مواضيع هامة على غرار:

. مكافحة الفساد المتصل بالإجرام البيئي، الذي أشكر القائمين على الندوة لاختياره،

.مكافحة الاتجار بالأصناف المحميّة، الذي أعتبره موضوعا في غاية الأهمية أيضا.

. النزاعات المناخية وجبر الأضرار الإيكولوجية، التي عادة ما تكون أضرارا جد معتبرة وعابرة للحدود.

. والتعاون القضائي الدولي في مجال البيئة، باعتبار أن التعاون ضروري وتمليه طبيعة الجرائم البيئية التي لا تمس في كثير من الأحيان دولة واحدة بل تمتد لدول أخرى.

كل هذه المواضيع سينشطها خبراء مقتدرون من قضاة وأكاديميين وإطارات سامية، وستكون محل نقاش من المشاركين، ولا شكّ بأنها ستُشكل لبنة تُضاف للمساعي الإيجابية المبذولة لحماية البيئة، لاستخلاص توصيات تدعم الجهود المشتركة في معالجة المشاكل التي تهدد البيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

أجدد الترحيب بكم مرة أخرى،

وفّقكم الله في أشغالكم،

وأعلن رسميا عن افتتاح أشغال الندوة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.